عودة عربية إلى سوريا أم عودة سورية إلى العرب

فاروق يوسف
كاتب عراقي

حين طُردت سوريا من الجامعة العربية كان ذلك إجراء خاطئا حاولت دول عربية من خلاله التغطية على الفشل المبيت لمبعوثي الجامعة إلى سوريا في العثور على ثغرة في جدار النظام.

كانت تلك الخطوة بداية لقطيعة مشؤومة انزلق النظام السوري بعدها إلى أسوأ مراحل تحالفه الاستراتيجي مع النظام الإيراني بعد أن كان قادرا عبر السنوات الماضية على ضبط ذلك التحالف بطريقة متوازنة.

من الواضح أن بشار الأسد شعر يومها بأن العرب قد خذلوه حين تخلوا عنه وهم في حقيقة ما فعلوه قد تخلوا عن سوريا. ما حدث أن الجامعة العربية قد انجرفت وراء موقف عدائي لسوريا بما جعلها عاجزة عن القيام بدور الناصح الصادق والوسيط النزيه.

طردت الجامعة العربية سوريا من حضنها غير أنها في الوقت نفسه حرمت نفسها من الوجود في سوريا. ما كان ممكنا في حدوده الدنيا صار مستحيلا حين عوقبت سوريا في محاولة لتأديب نظامها.

كانت تلك خطوة غير قانونية. فسوريا التي هي عضو مؤسس في الجامعة العربية، هي ليست نظامها السياسي فالأنظمة تتغير أما الدول فإنها باقية. أما أن يتم الدمج بين النظام والدولة فإن ذلك إنما يشير إلى القفز على المسلمات الجامعة من أجل الإعلاء من شأن ما يُفرّق. فحين يتم الاحتكام إلى الأنظمة بسياساتها وأمزجة قياداتها فإن ذلك يعني الذهاب إلى هاوية الخلافات.

وعن طريق فشل الجامعة العربية في احتواء سوريا فقدت الدول العربية حضورها المعنوي في دمشق. وهو ما جعلها غير قادرة على أن تقول رأيا قد يكون نافعا بالنسبة إلى النظام من أجل إنهاء أزمته التي كان تخلي العرب عن سوريا جزءا من أسباب استفحالها.

النظام السوري قد يقبل بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع دول عربية غير أنه لن يكون مسرورا بالعودة إلى الجامعة العربية التي خذلته في أسوأ لحظات غبائه وخذلت سوريا حين تعرضت للزلزال

الموقف السيء الذي اتخذته الجامعة من سوريا كان دافعا رئيسا لكي يندفع النظام في سوريا في اتجاه الحضن الإيراني ولو أن العرب لم يخضعوا للضغوط التي مارسها هذا الطرف أو ذاك بنوايا مبيّتة فضحها الزمن في ما بعد لكانت سوريا حاضرة في صالات الجامعة العربية وأروقتها بكل تفاصيل أزمتها ولما سقطت في هاوية الإرهاب بعد التدخل الإيراني التركي المزدوج على جبهتين متقابلتين ومتناحرتين.

بتخليها عن سوريا هُزمت الجامعة العربية من داخلها. لقد سمحت لدولة عضو ليست أساسية بأن تقودها إلى موقع يقع خارج التاريخ بالنسبة إلى الشعب لسوري الذي كان ينتظر عربا يقفون معه في محنته لا أن يهملوه بحيث تكون الطرق كلها سالكة أمام التنظيمات والجماعات الإرهابية التي تم تمويلها من قبل تلك الدولة العربية الصغيرة التي حرّضت ضد سوريا.

هل ارتاح العرب يومها من الصداع السوري؟

إذا أردنا الحقيقة فإن النظام السياسي الحاكم في سوريا قد تعامل بغباء مع أزمته التي لم تكن وليدة يومها، غير أن النظام السياسي العربي ممثلا بالجامعة العربية كان هو الآخر قد أهدر فرصة عظيمة لكي يوقظ أحد أعضائه من سباته وغفلته محذرا إياه من طبول الحرب التي صارت تدق على بابه. كانت الجامعة العربية على علم لما يُخطط لسوريا بذريعة إسقاط نظامها السياسي. ولم يكن ذلك خافيا على النظام السياسي الحاكم في سوريا.

في ضوء كل تلك المعطيات فإن الجامعة العربية فقدت ما يبرر الثقة بها من أسباب حين تخلت عن سوريا، شعبا ودولة. لقد فعلتها من أجل أن تنفرد دولة عربية بعينها بالحل على الأراضي السورية. وهو حل قاد إلى عشر سنوات من الحرب المدمرة التي أحرقت الناس والحجارة ولم تبق للنظام فسحة أمل أو رجاء في لفتة عربية ذات قيمة.

الآن إذ تجري محاولات لإعادة سوريا إلى الجامعة العربية يمكننا أن نتوقع أن تقابلها سوريا بالرفض. قد يقبل النظام بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع دول عربية غير أنه لن يكون مسرورا بالعودة إلى الجامعة العربية التي خذلته في أسوأ لحظات غبائه وخذلت سوريا حين تعرضت للزلزال.

وهكذا يمكن القول إن عودة العرب إلى سوريا ممكنة فلا يملك النظام السياسي السوري سوى أن يرحّب بتلك العودة غير أن عودة سوريا إلى العرب تصدها عشر سنوات من الحرب القاسية التي لم يحضر العرب فيها إلا من خلال الدعم المالي الذي قدمته تلك الدولة الصغيرة للتنظيمات والجماعات الإرهابية التي دمرت سوريا الدولة وسلمت شعبها للقتل والنزوح والتشرد واللجوء.

لقد فقد العرب سوريا لذلك فإن استعادتها لن تتم عن طريق فتح أبواب الجامعة العربية أمامها.

هجرة الأدمغة الجزائرية.. أرقام مخيفة

حميد زناز
كاتب جزائري

مع تفاقم الأزمة متعددة الأبعاد في الجزائر منذ نهاية الثمانينات واحتدام النقاش حول كيفية الخروج من تلك الأزمة والشبان الجزائريون يرددون شبه نكتة تقول إن "المخرج الوحيد للجزائر هو المطار". في إشارة ساخرة إلى أن الحل الوحيد هو مغادرة الجزائر بحثا عن بلد بديل قد يوفر استقرارا وعيشا أفضل.

وفعلا هاجر الآلاف من الشبان إلى أوروبا والولايات المتحدة، وبالخصوص إلى فرنسا، بحكم معرفتهم باللغة الفرنسية ووجود جالية جزائرية كبيرة هناك.

وتقول مصادر كثيرة إن الجزائر فقدت ما لا يقل عن مئة ألف من حاملي الشهادات العليا منذ عام 1990 من بينهم ألوف الأطباء والجراحين استقر أغلبهم بفرنسا. وقد اضطر المئات إلى المغامرة بحياتهم ومواجهة البحر على قوارب الموت مع تزايد صعوبة الحصول على الفيزا في السنوات الأخيرة.

وان كانت ظاهرة هجرة الذين قهرتهم البطالة المتعلمين منهم وغير المتعلمين مفهومة ويمكن تبريرها، فمن الغريب أن ينوي المغادرة شبان يحملون كفاءات عالية ولا تمسهم البطالة تماما.

ومؤخرا عمّق كوفيد – 19 من الأزمة وترك آثارا مفجعة على الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي مما عزّز بقوة رغبة الهجرة لدى الكوادر الأكثر تأهيلا في الجزائر.

ونقرأ في دراسة جديدة تحت عنوان "حركية وأولويات المواهب سنة 2021 في الجزائر"، أجراها مركز بوسطن الأميركي للاستشارات الاستراتيجية بالتعاون مع "النتورك" وهي شبكة عالمية تضم أكبر مواقع التوظيف ومع الموقع الجزائري "إمبلواتيك" أن نسبة معتبرة من الشباب الجزائري المكون تكوينا جيدا عبّر عن إرادته في البحث عن آفاق أخرى خارج الجزائر. وهي ضمن دراسة عالمية شاملة شارك فيها 209 آلاف شخص من 190 بلد، ما بين عامي 2020 و2021.

شارك في التحقيق 2771 شابا وشابة من الجزائر تتراوح أعمارهم بين 21 و50 سنة كلهم من ذوي المستويات الجامعية العليا ويحتلون مناصب ثابتة في مختلف التخصصات.

وتبين من هذه الدراسة المعمقة أن 83 في المئة من المستجوبين الجزائريين يطمحون إلى تغيير ظروف عملهم، بالانتقال إلى العمل خارج بلدهم، والبحث عن فرص أخرى أكثر أهمية رغم الأزمة الصحية والاقتصادية. وهي نسبة مخيفة إذا ما عرفنا أن نسبة الراغبين في الهجرة تصل إلى 50 في المئة فقط بالنسبة إلى كل دول العالم و71 في المئة بالنسبة إلى الدول الإفريقية.

ونقف في التقرير على ظاهرة صادمة مفادها أن رغبة الهجرة مستفحلة أكثر في بعض القطاعات المهمة جدا في الحياة الاقتصادية اليوم. فمثلا نجد أن 100 في المئة من الجزائريين المستجوبين الذين يمتهنون التكنولوجيا الرقمية والأتمتة قالوا إنهم يأملون في انتقال سريع إلى بلدان أجنبية متقدمة. بمعنى آخر يود كل الجزائريين الذين ينشطون في الاقتصاد الرقمي مغادرة البلد!

أما في ميدان الاستشارات والبحث العلمي والتسويق والاتصالات فقد وصلت نسبة الذين يريدون المغادرة إلى 90 في المئة. وفي مجال الخدمات يجيب 71 في المئة منهم بأنهم يبحثون أيضا عن فرصة عمل في الخارج.

ومن البديهي أن هذه النسب المرتفعة هي تعبير عن انسداد الآفاق وتشي بنوع من فقدان الأمل في إصلاح اقتصادي مستقبلي في الجزائر، خاصة وهي تمسّ أوساطا مهنية مهمة جدا وحاسمة في تطوير الاقتصاد الجزائري. والسؤال الذي لا تجيب عنه الدراسة هو ما سبب وجود رغبة في الهجرة لدى الجزائريين أقوى بكثير مما هو موجود لدى شعوب أفريقية في دول هي أكثر فقرا وأكثر معاناة من وباء كوفيد – 19.

السبب حسب اقتصاديين واجتماعيين هو أن الوضع أصبح لا يطاق في الجزائر فلا قطاع مسيّر على ما يرام؛ مستوى تعليم ضعيف جدا، بطالة مستفحلة، مستشفيات مهترئة، بعض البنايات في المدن تكاد تسقط على رؤوس المارة.. وهيمنة للفكر الأصولي الإخواني للدين وقضاء غير مستقل. علاوة على الاحتقان السياسي الذي تعيشه البلاد منذ انطلاق ثورة الابتسامة وانغلاق السلطة على ذاتها ومحاولة فرض ورقة طريق أحادية يرفضها معظم الجزائريين. وهو وضع طارد لا يشجع الكفاءات على البقاء في البلد. وربما ستشهد الجزائر موجة من الهجرة لم تشهدها من قبل بمجرد فتح الحدود المغلقة منذ أكثر من عام بدعوى كوفيد – 19.

عن قروض البنك الدولي وصندوق النقد

سهى الجندي
كاتبة فلسطينية

تقوم نظرية الليبرالية الاقتصادية على تقليص دور الحكومة إلى الحفاظ على أمن الدولة وتطبيق القانون، وما عدا ذلك، فهو متروك للقطاع الخاص، على أساس أن آليات السوق يوازن بعضها البعض، وتنشط الحياة الاقتصادية ويشتد التنافس بين التجار حتى يصل إلى اختراعات جديدة وأعلى مستوى من الجودة والسعر التنافسي، وقد نجح هذا الأمر بالفعل في الدول الصناعية. ومع ذلك فهناك شريحة من المجتمع لا تستطيع الإنتاج والتنافس فتتكفل الحكومات بتلبية حاجاتهم من راتب تقاعدي وعلاج وتعليم مجانيين. ومن أين تأتي الحكومة بالأموال التي تكفي؟ بالطبع فهي تجني الأموال من الضرائب المفروضة على الأعمال الاستثمارية، وكلما كانت الأعمال مزدهرة زادت أرباحها وارتفعت ضرائبها وامتلأت خزائنها.

من الناحية النظرية، هذا أمر رائع، ويقضي على الفساد، لأن الحكومة لا تعطي وظائف والمناصب عددها محدود وهو تحت المجهر ويسهل كشف حالات الفساد والتعامل معها بحزم. ولكن لماذا نجحت دول شمال الكرة الأرضية وأخفق الآخرون؟

إذا كانت الطبيعة جادت على هذه الدول بالمياه الغزيرة والتربة الخصبة فإن هناك ما يكفي لسد حاجات الإنسان الأساسية دون وظيفة ولا مساعدات حكومية، وعبر التاريخ، ظلت شعوب أوروبا قبل الثورة الصناعية تعتمد على خيرات الطبيعة، فلا يتطلب الأمر سوى بناء بيت خشبي من الأشجار المحيطة، وإنشاء مزرعة صغيرة للمواشي والطيور وهناك ثروة سمكية هائلة تمكنهم من الصيد في قوارب خشبية.

وليس هناك ما يمنع الإنسان من التفكير والإنتاج طالما أنه يحصل على كل حاجاته من بيئته القريبة منه دون عناء، فهل يمكن مقارنة هذا الإنسان مع الإنسان العربي مثلا؟ إذا كانت النرويج وحدها لديها ما يقرب من نصف مليون بحيرة مياه عذبة، فهل تقارن بأيّ دولة من العالم الثالث؟

إن توفر الثروات الطبيعية من الماء والغذاء يمهد الطريق لانطلاق طاقات الإنسان وإبداعه، والإقبال على الحياة بحيث يشعر الإنسان فعلا أنه مميز عن باقي المخلوقات، ويتولد لديه الصفاء الذهني، وقديما كانت تلك الشعوب تتفاخر بالبنية الجسدية والقدرة والتحمل وقال الرومان عن الإغريق عندما هزموهم "دعونا نتولى الجيش ودعوهم ينشغلون بالفن".

تطبيق الليبرالية الاقتصادية المتمثلة بشروط البنك الدولي وصندوق النقد العالمي على دول العالم الثالث والدول الأقل نموا مأساة كبرى بالمقابل إن رفعت الحكومات الدعم عن الشعوب فإنها تتركهم لطبيعة جرداء

لقد أثرت الطبيعة على الأوروبيين بشكل ملحوظ لا يقبل المناقشة، فحجم أجسادهم أكبر من بقية الشعوب وأعمارهم أطول. فلا عجب أنّ قدراتهم الفكرية تفوقت على سائر الشعوب، ولم يقتصر التفوق على الإنتاج والابتكار، بل تعداه إلى اعتزاز الإنسان بنفسه وعدم اعتبار المسؤول أفضل منه، بل إن المسؤول يخاف من الرعية التي تعتبر نفسها هي التي منحت المنصب للمسؤول وإذا لم يقم بواجبه أو بدر عنه سلوك يدل على الفساد أو استغلال المنصب، فإنها تعزله وتعاقبه، وتحولت إلى دول مدنية وأقصت المؤسسات الدينية نهائيا عن إدارة الدول، بعد أن أدركت ما يفعله رجال الدين والقساوسة وتستر الطبقة الحاكمة بهم.

لكن الإنتاج الضخم والمصانع العملاقة لم تظهر فجأة في الدول المتقدمة، بل لقد سبقها التحرر المجتمعي والثقافي وإرساء الديمقراطية وأسس العمل المؤسسي، وقامت الحكومات بدعم القطاع الصناعي والزراعي بقوة في بداية القرن العشرين حتى أصبح مجديا وفاعلا ويرفد خزينة الدولة بأموال طائلة ومن ثم قامت الحكومات برفع الدعم تدريجيا عن المجتمع مع تخصيص جزء من إيراداتها لدعم العاطلين وكبار السن، لأنها أصبحت في وضع يمكنها من رفع الدعم بفضل الإيرادات الهائلة التي تجنيها من الضرائب على القطاع الخاص.

لو كانت هذه الدول تنفق على شعوبها بسخاء لتمكنت كل أسرة من توظيف خدم وسائقين، ولكن تلك الدول لا تريد الإنفاق إلى درجة الترف بحيث يصبح الفرد كسولا ومعتمدا على الحكومة، بل إنها تحتفظ بالفائض لدفع عجلة التنمية والدبلوماسية الخارجية وغيرها من المشاريع الطموحة بالإضافة إلى الإنفاق على الجيش والحكومة.

بناء على ما سبق، فإن تطبيق الليبرالية الاقتصادية المتمثلة بشروط البنك الدولي وصندوق النقد العالمي على دول العالم الثالث والدول الأقل نموا مأساة كبرى، فإذا رفعت الحكومات الدعم عن الشعوب فإنها تتركهم لطبيعة جرداء وليس لديها ما تجود به عليهم من ماء وطعام. وهذا الإنسان الذي يعيش في طبيعة جرداء وفصول يغلب عليها ارتفاع درجة الحرارة، ليس لديه ذاك التوقد الموجود لدى الإنسان في الدول الغنية، لذا فهو غير قادر على فرض إرادته، فيتوسل حكومته ويتوسل الإحسان من الناس، فكيف لا تزال حكومات العالم الثالث تقترض من البنك والصندوق الدوليين وتقبل بشروطهما؟ يبدو أنها لا تفكر في شعوبها أبدا وتكتفي بالحصول على مكاسب شخصية وأرصدة في البنوك الخارجية.

ومع ذلك، فقد تمكنت بعض الدول من تحقيق النجاح من خلال تقليد الدول المتقدمة، والتقليد ليس بنقيصة تتهم بها الدول، فالصين تمكنت من الوصول إلى مستوى الولايات المتحدة في الصناعات وما هي بالمخترعة ولا العبقرية، ولكنها تمكنت من فرض القانون واجتثاث الفساد وتحقيق التنمية، كما تعتبر بتسوانا أعظم نجاح في أفريقيا حيث انتقلت من مصاف الدول الفقيرة إلى الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى ومن المتوقع أن تصبح في مصاف الدول الغنية في عام 2036، هذا إذا لم تؤثر جائحة كورونا على خطتها. في المقابل، لا تزال زيمبابوي تعاني من المجاعات المتكررة، وربما يتذكر البعض المقولة الشهيرة لرئيسها الأسبق روبرت موغابي "زيمبابوي لي". وهكذا تبقى الدول التي لا تستطيع التخلص من الفساد تعاني من المجاعات وغير قادرة حتى على التقليد.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk